القضية الإسكانية مازالت في مقدمة الأولويات والمؤتمر الإسكاني سيعقد في التاسع من الشهر المقبل

الغانم: أطمئن المواطنين بأن عجلة الإنجاز في المجلس دارت.. وسنعقد جلسة في السادس من مارس للتصويت على خمسة قوانين

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان جلسة المجلس المقبلة المقرر عقدها في الرابع من مارس ستكون حافلة بالقوانين الواردة ضمن اولويات السلطتين التشريعية والتنفيذية المتفق عليها سلفا، كاشفا عن انه التقى أمس بعض رؤساء ومقرري اللجان البرلمانية والذين أكدوا له جاهزية بعض التقارير التي ستناقش في الجلسة المقبلة.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين انه سيتم عقد جلسة في السادس من مارس المقبل بناء على مقترح نيابي من أجل التصويت على خمسة تقارير لقوانين مدرجة على جدول الأعمال.

وأوضح أن القضية الإسكانية مازالت في مقدمة الأولويات التي يعكف المجلس على إعداد الحلول لها بالتنسيق مع الحكومة، مشيرا إلى ان المؤتمر الإسكاني سيعقد في التاسع من مارس بحضور الجهات ذات الصلة بهذه القضية.

وقال «نطمئن المواطنين بان عجلة الانجاز في مجلس الامة دارت وان هناك اتفاقا لدى الاكثرية النيابية بضرورة تذليل اي عقبات او عوائق قد تعترض هذا التوجه، ليرى المواطنون انجاز القوانين في كل جلسة».

جلسة المجلس المقبلة المقرر عقدها في الرابع من مارس ستكون حافلة بالقوانين الواردة ضمن أولويات السلطتين التشريعية والتنفيذية المتفق عليها سلفا

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني ووكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم

وسئل الغانم ان كان تسلم طلبا برفع الحصانة عنه في الدعوى المرفوعة من النائب صفاء الهاشم فأجاب «نعم استلمت الطلب، وأجلته فور وصوله المجلس إلى اللجنة التشريعية المختصة ليتسنى لها اعداد تقرير في شأنه وإدراجه على جدول أعمال جلسة 4 مارس المقبل.

من جهه اخرى استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بمجلس الأمة امس رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني ووكيل ديوان المحاسبة إسماعيل الغانم.

هل ميزانية الدولة قادرة على تلبية مفردات الباب الأول من المصروفات؟

الصانع: جلسة خاصة لمناقشة الوضع الاقتصادي وتنويع الدخل

تقدم النائب يعقوب الصانع بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأن الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي، وذلك عملا بنص المادة 72 والمادة 146 من لائحة المجلس، وفيما يلي نص الطلب: من أهم الأسس والضوابط التي يقوم عليها نجاح أي خطة اقتصادية عامة هو استشراف الواقع وتوقع العواقب المستقبلية مع وضع الأطر الإستراتيجية لمواجهة هذه العواقب بما يضمن إنجاح خطة التنمية الاقتصادية.

وإذ إن العالم قد أصبح يمثل قرية صغيرة تتفاعل وتتأثر كل أجزائها بما يحدث في أي جزء آخر، وأصبح الاستثمار حاليا متخطيا وعابرا للحدود الجغرافية والإقليمية، ومن ثم فإن فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية أضحى أمرا لازما.

إلا أن ذلك تواجهه تحديات أساسية فيما يتعلق بجذب رأس المال الأجنبي المباشر، حيث مازلنا نعتمد وبشكل أساسي على النفط كمكون أساسي للدخل القومي وإيرادات الدولة، فضلا عن أن المواطنين يشكلون الأقلية في التركيبة السكانية ومن ثم في قوة العمل. بالإضافة إلى وجود طبقة من التجار ورجال الأعمال ذوي النفوذ والذين قد تتعارض مصالحهم في المدى المتوسط والقريب مع السياسات الخاصة بتحرير الاقتصاد وتشجيع رأس المال الأجنبي على الإسهام في النشاط الاقتصادي، لذلك فإن هذا الأمر يقتضي التأكيد على عدم تعارض المصالح بين هؤلاء التجار وبين تحرير الاقتصاد وتشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار، وذلك أن يتم التأكيد على أنه سوف يستفيد كل المشاركين في عملية التنمية في المدى الطويل.

وإذ إن الاستثمار المحلي هو المحرك الأساسي للنمو،

يعقوب الصانع

التنمية الاقتصادية هي إحدى أهم الركائز لخلق اقتصاد مستدام من خلال التوازن بين الاقتصاد القائم على النفط وبين اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة سعياً إلى تنويع مجالات الاقتصاد

والاستثمار الأجنبي قد يكون مكملا وضروريا لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام من خلال الاستفادة من نقل التكنولوجيا والمهارات التسويقية، ومن ثم لابد أن تقترن سياسات استدعاء وتحفيز رأس المال الأجنبي للاستثمار في الكويت مع سياسات مماثلة لاستعادة مدخرات واستثمارات القطاع الخاص الكويتي إلى داخل البلاد، وذلك من خلال تحديد الهدف من جذب الاستثمار الأجنبي بحيث يكون هذا الهدف متسقا ومتناغما مع الأهداف الاقتصادية والتنموية العامة للدولة، وبحيث لا يستهدف الاستثمار الأجنبي القطاعات المحلية التي تتسم بالكفاءة الإنتاجية حتى لا يؤدي ذلك إلى مزاحمة الاستثمار المحلي بما يؤثر سلبا على الانتاجية الوطنية. لذلك لابد من تحديد أطر المجالات والأنشطة الاقتصادية المطلوب استثمار رأس المال الأجنبي فيها ووضع السياسات والحوافز المرافقة لكل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي المطلوب. ولعله من أهم التحديات الاقتصادية المتعلقة بتنويع مصادر الدخل القومي في الكويت وتوفير فرص العمل للمواطنين وإصلاح نظم التعليم والصحة والسكان والمرافق وغيرها، حيث إن تنويع مصادر الدخل القومي أصبحت هي القضية الرئيسية التي تشغل بال المهتمين بالشأن العام الكويتي، فالمحافظة على مستوى الرفاهية والثروة للكويتيين تتطلب ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد بصفة أساسية على النفط التي تتسم أسعاره بالتقلب بما يؤثر سلبا على الاقتصاد الكويتي.

ومن ثم فإنه لا مناص من تفعيل وتطوير المصادر التي لم تستغل بعد، وذلك باستغلال هذه المصادر بما يؤهل البلاد لجذب الاستثمارات في هذه المجالات، والتي تعد مجالات واعدة مثل التصنيع السمكي أو الصناعات التحويلية، بما يساهم في إيجاد نوع من التوازن بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن إحداث تنمية اقتصادية حقيقية يجعل الاقتصاد الوطني مؤهلا للمنافسة في الإطار العالمي.

إلا أن ذلك لا يكون ما لم توجد العناصر البشرية المؤهلة والمتدربة، وهو ما يستتبع بالضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية حتى تستجيب لمتطلبات التنمية، وذلك عن طريق التوسع في التعليم المهني والفني والتقني فضلا عن ضرورة اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل إنجاح عمليات التخصيص وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تفيد الاقتصاد الوطني، سواء كان ذلك عن طريق استقطاب الشركات العالمية أو عن طريق استعادة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة. وحتى تؤتي تلك الأمور أكلها، لابد من ضرورة تطوير الأطر القانونية والإدارية والتنظيمية من حيث الشفافية وسرعة الإنجاز ومراجعة القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي وتعديل ما يلزم تعديله من أجل مواءمة هذه التشريعات لمتطلبات المرحلة القادمة والتي يتجه فيها العالم نحو الانفتاح والتحويل التدريجي إلى النظم الحديثة وفتح سبل العمل الخاص على مصراعيها.

وإذ يستلزم ذلك ـ أيضا ـ ضرورة رسم استراتيجيات وخطط صناعية طموحة من أجل دعم الصناعة الوطنية وإعطاء دفعة قوية للإنتاج الصناعي مع الاهتمام بالصناعات النفطية التحويلية والصناعات الصغيرة باعتبارها احدى أهم دعائم الاقتصاد الوطني نظرا لانخفاض تكاليفها.

وهو ما يستدعي ـ كذلك ـ تشجيع صغار المدخرين والمستثمرين على المشاركة في خطة الدولة الإنمائية بما يمكن الدولة للقيام بإنشاء المشاريع الكبيرة الصناعية المدروسة أو الزراعية، أو الخدمية، وبعد أن يتوافر لهذه المشاريع كل سبل الانطلاق والشرعية تقوم الدولة بطرح أسهمها للقطاع الخاص في سوق الأوراق المالية، وبذلك تضاهي الكويت النموذج الياباني حيث كانت الحكومات اليابانية هي المساهم الرئيسي في تنمية اقتصاد السوق الحر، وهي التي حثت وشجعت وساندت القطاع الخاص فيها.

بالبناء على ما تقدم: وإذ ان التنمية الاقتصادية هي إحدى أهم الركائز لخلق اقتصاد مستدام، وذلك من خلال التوازن بين الاقتصاد القائم على النفط وبين اقتصاد أكثر اعتمادا على المعرفة سعيا إلى تنويع مجالات الاقتصاد الكويتي وضمان مناخ أعمال مستقر دائم.

لذلك، فإننا نتقدم بهذا الطلب لعقد جلسة خاصة لمناقشة واستيضاح رؤية الحكومة وإستراتيجيتها الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل، وعما إذا كانت هذه الرؤية وتلك الإستراتيجية قائمة بشكل أساسي على أن النفط هو المصدر الأساس للدخل القومي وإيرادات الحكومة، وهل ميزانية الدولة قادرة على تلبية مفردات الباب الأول من المصروفات، أم أن ذلك قد يسبب عجزا اكتواريا، وهل الحكومة تضع في حسبانها آليات معينة واتجاهات اقتصادية مدروسة تهدف من خلالها إلى تنويع مصادر الدخل القومي، خاصة في ظل اكتشاف الصخور الزيتية والنفط الصخري في أنحاء من العالم واحتمال تأثيراتها السلبية على سعر برميل النفط الكويتي، وهو الأمر الذي يجب وضعه في الاعتبار في الاستراتيجيات والخطط والرؤى المستقبلية.

أشاد بنتائج الدورة التاسعة لبرلمانات الدول الإسلامية

عبدالصمد: مطلوب إبراز المظهر الحضاري الحقيقي للإسلام سياسياً وإعلامياً

أشاد عضو الوفد البرلماني المشارك في الدورة التاسعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العضو عدنان عبدالصمد بنتائج المؤتمر، لافتا الى فائدتها في كسر الحواجز ما بين الدول وتوحيد الرؤى.

وقال عبدالصمد في تصريح صحافي بعد انتهاء المؤتمر الذي استمر 3 أيام في العاصمة الإيرانية طهران ان هناك إجماعا على الكثير من القضايا المشتركة على الرغم من اختلاف توجهات المشاركين في المؤتمر، لافتا الى ان قضية القدس وقضية فلسطين إضافة الى الانتهاكات الصهيونية للمسجد الأقصى متفق عليها فيما بين الكل.

وأضاف عبدالصمد ان القضية الفلسطينية التي شهدت تراجعا في الأولويات كانت حاضرة في الدورة التاسعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي ناقشتها واهتمت بها على الرغم من وجود لجنة آسيوية وأخرى أفريقية وثالثة دائمة جل اهتمامها القضية الفلسطينية، وهذا مكسب بحد ذاته حينما تطرح ويتم دعمها سياسيا وإعلاميا.

وأوضح عبدالصمد ان المشاركين شددوا على أهمية التنسيق في المؤتمرات الدولية خصوصا مؤتمر الاتحاد الدولي فنحن كتلة واحدة كمسلمين، مشيرا الى اننا نعيش اليوم في توترات إقليمية وعالمية ومع الأسف هناك صورة مشوهة عن الإسلام والمسلمين.

وقال عبدالصمد ان المؤتمر رمز على التوعية الإعلامية والسياسية في إيصال رسالة للعالم بأن الدين الإسلامي دين التسامح ودين الإخاء والتعايش السلمي العالمي ويقوم على مبدأ «إما أخ لك في الدين وإما أخ لك في الخلق»، ولذا فإن التحدي الكبير الذي أشارت له كلمات المشاركين هي مسألة التطرف في الإسلام ومواجهته.

وأضاف عبدالصمد ان التوعية السياسية والإعلامية عن الإسلام السمح وإبراز مظهره الحضاري الحقيقي كانت حاضرة وبقوة إضافة الى الاستفادة من إمكانات العالم الإسلامي وموارده وخبراته في شتى المجالات ومواجهة الحصار والمقاطعة الاقتصادية التي تقوم بها الدول الغربية تجاه بعض الدول الإسلامية.

وأشار عبدالصمد الى ان المؤتمر تناول مساعدة الأقليات المسلمة في أفريقيا الوسطى ومايانمار والاضطهاد الذي يتعرض له المسلمون هناك داعيا لمواقف إسلامية حقيقية فعلية لمساعدتهم تجاه ما يتعرضون له.

ودعا عبدالصمد لمتابعة جميع البنود والمواضيع التي طرحت في المؤتمر وهي خطوة على الطريق الصحيح، لاسيما انها الدورة التاسعة فقط وهناك تطور وتقدم يتم إنجازه.

عدنان عبدالصمد

«الداخلية» رداً على طنا: الوجبات الغذائية للقطاعات المختلفة تطرح في مناقصة عامة

ردا على سؤال النائب محمد طنا أرسلت وزارة الداخلية مايلي: بالإشارة الى كتابكم رقم KNA-04295-2013 المؤرخ 2013/12/12 المرفق به السؤال المقدم من النائب محمد طنا العنزي، بشأن طلب إفادته وتزويده بالآتي: الإجراءات التي اتبعتها أو تتبعها الوزارة لتأمين الوجبات الغذائية لقطاعات الوزارة المختلفة، وكم يبلغ عدد الشركات المتعاقدة مع الوزارة في هذا الخصوص وبيان عن هذه التعاقدات مشفوعا بإجراءات موافقة الجهات الرقابية على التعاقد وبصورة عن الممارسة وأسماء اللجنة المخولة بالتعاقد مع الشركات، وهل الشركة التي تم اعتمادها من قبل الوزارة او اللجنة معتمدة من قبل لجنة المناقصات مع صورة من قرار اعتمادها من قبل لجنة المناقصات.

يطيب لنا ان نرفق لكم رد الوزارة على ما جاء بالسؤال المشار اليه.

يرجى حفظ الرد لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة.

بالنسبة للبند 1 من السؤال نفيد بأن: الإجراءات التي تتبعها الوزارة لتأمين الوجبات الغذائية المقدمة للقطاعات المختلفة هي ان تقوم الوزارة بطرح الموضوع في مناقصة عامة على المناقصين المتخصصين في هذا المجال عن طريق لجنة المناقصات المركزية طبقا للضوابط المتبعة والمعمول بها، وهذا بعد الانتهاء من وضع المواصفات الفنية والشروط الخاصة والعامة لموضوع المناقصة، حيث يتم وضع المواصفات الفنية لهذا الشأن بالتنسيق مع وزارة الصحة ومن ثم تقوم الوزارة بإعداد وثائق المناقصات المركزية لطرح الموضوع. بالنسبة للبند 2 من السؤال: عدد الشركات المتعاقدة مع الوزارة (ست شركات) ولا توجد لجنة مخولة بالتعاقد مع الشركات ولكن توجد لجنة فنية تقوم بدراسة عطاءات الشركات بناء على ما تم طرحه من شروط ومواصفات ومن ثم يتم عرض الموضوع على لجنة المناقصات والممارسات بالوزارة للبت في الموضوع والتوصية بالترسية وبعدها يتم العرض على لجنة المناقصات المركزية للترسية، بناء على توصية لجنة المناقصات والممارسات بالوزارة وعليه تتم مخاطبة ديوان المحاسبة (الرقابة المسبقة) لأخذ الإذن بالتعاقد ثم يتم إبرام العقود عن طريق الإدارة المختصة بالوزارة (الإدارة العامة للشؤون المالية ـ إدارة المناقصات والعقود). والشركات التي تم التعاقد معها هي شركات متخصصة في مجال توفير الوجبات الغذائية بعد ان تم طرح الموضوع عن طريق لجنة المناقصات المركزية.

ومرفق طيه صور المستندات التالية:

أ ـ العقود المبرمة مع الشركات التي تعاقدت معها الوزارة بعد ان تم عرض وثائق المناقصة ومشروع العقد على إدارة الفتوى والتشريع وأخذ موافقة ديوان المحاسبة المسبقة.

ب ـ وثائق المناقصة المشار إليها.

ج ـ كتاب لجنة المناقصات المركزية مرفقا به كشف بالعطاءات المقبولة عن طريق لجنة المناقصات المركزية والمحولة لوزارة الداخلية لدراستها.

محمد طنا

5 نواب يطلبون التحقيق في مشروع الوقود البيئي

قدم النواب عبدالله التميمي وخليل الصالح وسلطان الشمري ونبيل الفضل ومحمد طنا طلبا لتشكيل لجنة تحقيق (لمشروع الوقود البيئي)، وجاء في الطلب ما يلي: نظرا لما تم الاعلان عنه بشأن «مشروع الوقود البيئي» الذي قالت لجنة المناقصات المركزية وعلى لسان رئيسها السيد احمد الكليب انها قامت بترسية المناقصة الخاصة بالمشروع التابع لشركة البترول الوطنية الكويتية على ثلاث شركات كويتية بقيمة اجمالية بلغت 3,395,086,379 (ثلاثة مليارات وثلاثمائة وخمسة وتسعون مليونا وستة وثمانون ألفا وثلاثمائة وتسعة وسبعون دينارا كويتيا) في المناقصات التي تحمل رقم 0054 ـ اي.بيه. سي/سي.اف.بيه التي تشمل اعمال التصميم والشراء والإنشاء والتجهيز للتشغيل والمساعدة اثناء الاعمال التمهيدية للتشغيل وأداء الاختبار لمشروع الوقود

عبدالله التميمي

خليل الصالح

سلطان الشمري

نبيل الفضل

البيئي، حيث رست مجموعة الوقود البيئي لمصفاة ميناء الاحمدي على احداها بمبلغ يقدر بنحو 1,36 مليار دينار لمدة 44 شهرا، في حين رست مجموعة الوقود البيئي لمصفاة ميناء عبدالله (1) على شركة اخرى بمبلغ يقدر بنحو 1,07 مليار دينار ولمدة 45 شهرا وتمت ترسية مجموعة الوقود البيئي لمصفاة ميناء عبدالله (2) على شركة ثالثة بمبلغ يقدر بنحو 962 مليون دينار ولمدة 45 شهرا. وكما تعلمون فإن مشروع الوقود البيئي يعد اكبر مشروع نفطي تنموي في البلاد ويستهدف تحديث مصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله ورفع طاقتهما التكريرية، ونظرا لضخامة المبلغ الذي سيتم صرفه من المال العام على هذا المشروع فإن من واجب مجلس الامة الرقابي ان يقف وقفة فاحصة ومدققة في قيمة العقد الذي سيكلف المال العام الكثير، لاسيما مع اللغط الدائر حول استفادة بعض الشخصيات من هذا المشروع في مناقصاته الثلاث. وبات الشعب الكويتي يتساءل عن المبالغة في قيمة العقود ومدى مطابقتها للأسس المنطقية التي ستحمل المال العام الكثير، ومع اننا نقدر الحرص على تطوير القطاع النفطي، لكن يجب أن نتأكد من عدم وجود فساد مالي في هذا المشروع ونحن اقسمنا امام الله والشعب الكويتي على صيانة المال العام، لذا اطلب (تشكيل لجنة تحقيق في مشروع الوقود البيئي) بأسرع وقت حتى يتم التأكد من عدم وجود مخالفات او تجاوزات لأي جانب من جوانب التعاقد وعدم وجود شبهات تنفيع او اهدار للمال العام في هذه العقود.